أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 114

26 مارس—1 أبريل 2012

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

مناطق دبي الحرة تكتسب أهمية فائقة في اقتصادها

قالت مجلة أكونومست بزنس جروب في أحدث تقرير لها إن دبي وفي إطار موجة الاهتمام المتنامي في مناطقها الحرة، منكبة على الاستفادة من استثماراتها طويلة الأمد، بجذب عملاء جدد ساعين وراء قاعدة محورية مستقرة لعملياتهم. وأضافت أن مناطق دبي الحرة التي تغطي أنشطة اقتصادية واسعة، تمتد من التصنيع إلى التصدير واللوجستيات والإعلام والتعليم والتمويل، راحت تكتسب أهمية متزايدة في اقتصادها، وتمثل رابطا قويا بين الإمارة والتجارة العالمية. وفي هذا السياق قالت الرئيس التنفيذي لسلطة منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الالكترونية والإعلام (تيكوم)، التي تدير عددا من المناطق الحرة بدبي لمجلة أكسفورد بزنس جروب، أن تقنية المعلومات والاتصالات والإعلام والصحة والتعليم، ستشهد نموا إيجابيا كما تشير التوقعات زيادة في الإنفاق في دول مجلس التعاون في كل من تلك القطاعات الرئيسية. وبالتالي فإن المناطق الحرة التي ترغب في استثمار ذلك ينبغي عليها الاهتمام بتلك الصناعات المبنية على المعرفة، وذلك عبر تطوير ليس البنية التحتية فقط، وإنما النظام البيئي الذي يغذي المناخ التجاري والابتكار وريادة الأعمال. ووفقا لبيانات من مجلس مناطق دبي الحرة صدرت في مطلع مارس، فإن هناك 22 منطقة حرة مستقلة مؤسسة في الإمارة، تولد بينها ثلث ناتج دبي المحلي الإجمالي. وهناك حاليا 19.000 شركة مسجلة في المناطق الحرة المختلفة تشغل أكثر من 225.000 شخص. وقال محمد الزرعوني رئيس المجلس ، إن مجلس المناطق الحرة في دبي المؤسس حديثا يعتزم ، تعزيز مكانة دبي كوجهة استثمارية. وعن طريق تخفيف الإجراءات الروتينية، ورفع درجة المساءلة، والاتصالات الثنائية، يأمل المسؤولون في جذب مزيد من الشركات للاستفادة من مناطق دبي الحرة كمراكز عمليات. وأضاف أن الهدف الرئيسي من تأسيس المجلس هو توحيد ومعايرة إجراءات ومعاملات تسجيل وترخيص الشركات الجديدة. مؤكدا أن من شأن ذلك اختصار وقت وجهد المستثمر، أو الشركة التي تضيعه بين منطقة حرة وأخرى. معربا عن أمله في الذهاب أبعد من توقعات العملاء عبر خلق منفذ واحد. وكان المجلس أعلن عن زيادة في الطلب على المساحات في أواخر فبراير، بزيادة عدد الشركات العاملة من منطقة الخدمات المالية الحرة، بارتفاع عدد الشركات المسجلة والنشطة ب848 من نهاية 2010 إلى نهاية 2011. ووفقا لرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي، فإن ثمة اهتماما من آسيا، والشرق الأوسط وأوربا، والأميركتين من شأنه مضاعفة عدد الشركات بحلول 2017. كما شهدت مناطق دبي الحرة المتخصصة أيضا زيادة في الاهتمام العام الماضي. حيث احتضنت مدينة دبي للإعلام، ومدينة دبي للاستوديوهات، ومنطقة الإنتاج الإعلامي العالمية في ما بينها 284 شركة جديدة مرخصة في 2011. وقال محمد عبد الله المدير العام للمجمع الإعلامي التابع لتيكوم للاستثمار لمجلة أكسفورد بزنس جروب إن التطورات الجديدة في تقنية المعلومات ستساعد في تعزيز عملية التسجيل بصورة أكثر فاعلية.

تعليق

وفي التقرير السنوي لمؤسسة "أف دي أي" لأفضل 25 منطقة حرة في منطقة الشرق الأوسط تصدرت الإمارات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث كفاءة وعدد المناطق الحرة، واحتلت المناطق الحرة بدبي المراتب الأولى في قائمة (FDI)لأفضل المناطق الحرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجاءت المنطقة الحرة لمطار دبي و"جافزا" لتحتل المرتبة الأولى والثالثة على التوالي وذلك على صعيد فرص النجاح والنمو خلال العامين 2011 و2012 . وجاءت مدينة دبي للإنترنت ومدينة دبي للإعلام وقرية المعرفة في الترتيب الثامن والتاسع والعاشر على التالي، كما جاء مركز دبي المالي العالمي في الترتيب الثالث عشر في قائمة "إف دي آي"، وحلت مدينة "دبي الأكاديمية" في المرتبة 18 ثم مدينة دبي الطبية ومدينة "دبي للتعهيد" في المرتبتين 20 و21 كما جاءت مدينة دبي للإنتاج في الترتيب 25 . واستند تقرير (FDI)إلى ستة مؤشرات رئيسية لقياس الأداء الاقتصادي لكل منطقة حرة هي "فرص النمو المستقبلية" و"التسهيلات المتاحة" إضافة إلى "توافر البنية التحتية خاصة على صعيد النقل والمواصلات، كما تضمنت هذه المؤشرات الحوافز المتاحة في كل منطقة إضافة إلى مستوى التكاليف والقدرة على الترويج. "

الدولية

أوروبا تريد من مجموعة العشرين تعزيز أموال صندوق النقد
صفحة 02 ◄

انفاق المستهلكين الامريكيين يسجل أكبر نمو في 7 أشهر
صفحة 02◄

الاقليمية

مصر تفاوض صندوق النقد مجدداً على قرض بـ3.2 بليون دولار
صفحة 03 ◄

السعودية تعتزم إلغاء نظام الكفالة خلال شهور
صفحة 03◄

المحلية

الإمارات سادس أكبر مركز لعمليات إعادة التصدير في العالم
صفحة 04◄

»الأحواض العالمية «تحصل على الموافقات اللازمة لإعادة هيكلة 8 مليارات درهم
صفحة 05◄

المقال الأسبوعي

ترشيد الإنفاق العام
صفحة 06◄

1 أبريل 2012

الحكومة الإسبانية تجمد رواتب القطاع العام وتخفض ميزانيات الوزارات بنسبة 17 في المئة

قررت الحكومة الإسبانية تجميد رواتب عمال القطاع العام للعام الحالي. وأعلنت سورايا سينز دي ساتامارسا نائبة رئيس الوزراء إن هذه الخطوة تأتي في إطار مساعيها لاحتواء العجز في الميزانية. وفي مؤتمر صحفي بعد اجتماع لمجلس الوزراء الإسباني الجمعة قالت ساتامارسا" لقد قررنا مواصلة زيادة المعاشات وتجميد رواتب الموظفين وليس تخفيضها والإبقاء على مساعدات البطالة". وقرر المجلس ، الذي أقر في اجتماعه الميزانية الجديدة، أيضا تخفيض ميزانيات الوزارات بنسبة 17 في المائة في العام الحالي. كانت اسبانيا قد شهدت مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين الخميس الذي شهدت فيه البلاد إضرابا عاما دعت إليه النقابات العمالية للاحتجاج على خطط إصلاح فرضتها الحكومة. وقعت معظم المواجهات في مدينة برشلونة حيث أفادت أنباء بقيام محتجين بتحطيم واجهات المتاجر وإشعال النيران في صناديق القمامة. وردت الشرطة بإطلاق الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، وقالت النقابات إن 800 ألف شخص شاركوا في مظاهرات برشلونة إلا أن الشرطة قدرت عدد المحتجين بنحو ثمانين ألفا. كما شهدت العاصمة مدريد ومدن اخرى احتجاجات على خطط حكومة يمين الوسط برئاسة ماريانو راخوي.

المصدر: BBC Arabic

الانتاج الصناعي في اليابان يسجل أول انخفاض في ثلاثة اشهر

سجل الانتاج الصناعي في اليابان تراجعا في فبراير شباط للمرة الاولى في ثلاثة أشهر في علامة على تباطؤ تعافي الطلب الخارجي لكن محللين ما زالوا يتوقعون انتعاشا تدريجيا لانتاج المصانع بفضل تحسن الاقتصاد العالمي. وقالت وزارة التجارة اليابانية يوم الجمعة ان انتاج المصانع هبط بنسبة 1.2 بالمئة الشهر الماضي في حين كان متوسط التوقعات يشير الي زيادة قدرها 1.3 بالمئة وفي اعقاب ارتفاع بلغ 1.9 بالمئة في يناير كانون الثاني. واشارت البيانات الي ان المصنعين توقعوا في مسح اجرته الوزارة ان يسجل الانتاج الصناعي زيادة قدرها 2.6 بالمئة في مارس اذار وان يرتفع بنسبة 0.7 بالمئة في ابريل. واظهر مسح منفصل تحسنا في نشاط قطاع التصنيع الياباني في مارس. واشارت بيانات اخرى الي ان المؤشر الاساسي لاسعار المستهلكين ارتفع بنسبة 0.1 بالمئة في فبراير مقارنة مع مستواه قبل عام ومتجاوزا متوسط التوقعات الذي كان يشير الي انخفاض قدره 0.1 بالمئة. وتراجعت نسبة البطالة المعدلة موسميا الي 4.5 بالمئة في فبراير من 4.6 بالمئة في يناير. وسجلت اليابان فائضا تجاريا غير متوقع في فبراير هو الاول في خمسة أشهر مع تسجيل الصادرات الي الولايات المتحدة قفزة في علامة على تعافي الطلب الخارجي. ومن المتوقع ان يسجل الاقتصاد الياباني نموا قدره 1.9 بالمئة في السنة المالية التي تبدأ في الاول من ابريل مع توقع انتعاش الصادرات بحلول منتصف هذا العام مدعومة بعلامات على استعادة الاقتصاد الامريكي قوته.

المصدر: رويترز

انفاق المستهلكين الامريكيين يسجل أكبر نمو في 7 أشهر

ارتفع انفاق المستهلكين الامريكيين في فبراير شباط بأعلى نسبة في سبعة أشهر حيث تجاهلت الاسر ارتفاع أسعار البنزين مما يشير الى أن الاقتصاد قد لا يكون تباطأ في الربع الحالي بالقدر الذي توقعه المحللون. وقالت وزارة التجارة ان انفاق المستهلكين ارتفع 0.8 بالمئة بفضل زيادة كبيرة في الانفاق على السلع المعمرة مثل السيارات. وعدلت الوزارة انفاق المستهلكين في يناير بالزيادة الى 0.4 بالمئة من 0.2 بالمئة في تقرير سابق. وكان اقتصاديون قد توقعوا في استطلاع أن يرتفع انفاق المستهلكين الذي يشكل ثلثي النشاط الاقتصادي الامريكي 0.6 بالمئة الشهر الماضي. وزاد الدخل بنسبة 0.2 بالمئة في فبراير بعد نمو مماثل في يناير كانون الثاني. وكان الاقتصاديون يتوقعون نموه بنسبة 0.4 بالمئة. وسجل مقياس ثقة المستهلكين أعلى مستوى له في أكثر من عام في مارس اذار وسط تفاؤل بشأن الوظائف والدخل. وقد يساعد هذا على ابقاء الانفاق مدعوما في ربع العام الحالي وتخفيف أثر تراجع نشاط المصانع على الاقتصاد. وأشار تقرير تومسون رويترز وجامعة ميشيجان الى أن قراءته النهائية لشهر مارس تفيد ان المؤشر العام لثقة المستهلكين ارتفع الى 76.2 مسجلا أكبر مستوى له منذ فبراير شباط 2011 من 75.3 في فبراير. وارتفعت القراءة النهائية لمارس عن القراءة المبدئية 74.3 وعن تنبؤ المحللين بأن يسجل المؤشر 74.7.

المصدر: رويترز

أوروبا تريد من مجموعة العشرين تعزيز أموال صندوق النقد

قال مسؤولون بالاتحاد الاوروبي ان الاتحاد يتوقع من زعماء دول مجموعة العشرين الاتفاق على المساهمة بمزيد من الاموال في صندوق النقد الدولي في ابريل بعد قيام أوروبا بزيادة حجم أموال الانقاذ الخاصة بها. ويريد صندوق النقد زيادة موارده لاكثر من مثليها عن طريق جمع 600 مليار دولار لمساعدة الدول في مواجهة تداعيات أزمة ديون منطقة اليورو. لكن معظم دول مجموعة العشرين تقول انه قبل قيامها بضخ أي أموال جديدة في صندوق النقد فانه يجب أولا على منطقة اليورو زيادة حجم مساهماتها المالية لحل أزمة ديونها السيادية. واستجابة لذلك قرر وزراء مالية الدول السبع عشرة التي تستخدم اليورو يوم الجمعة رفع الطاقة الاقراضية لصندوقي الانقاذ التابعين لدول المنطقة الى 700 مليار يورو من 500 مليار. وقالت وزيرة الاقتصاد الدنمركية مارجريت فستاجر التي تتولى بلادها الرئاسة الدورية الحالية للاتحاد الاوروبي للصحفيين "من المهم أن نضمن توافر موارد كافية لدى صندوق النقد كي يضطلع بدوره الشامل في الاقتصاد العالمي واتفاق أمس داخل مجموعة اليورو ... مهم جدا في هذا الصدد." ويبحث وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين زيادة موارد صندوق النقد الدولي خلال اجتماع يعقدونه في واشنطن يوم 22 ابريل. وقالت فستاجر "حان الوقت لزيادة موارد الصندوق. يصب هذا في مصلحة كل الدول ورغم أن التركيز منصب على أوروبا فمن المهم أن ندرك أنه ثمة نقاط ضعف في مناطق أخرى من العالم أيضا" .

المصدر: رويترز

مصر تفاوض صندوق النقد مجدداً على قرض بـ3.2 بليون دولار

بدأت الحكومة المصرية جولة مفاوضات جديدة مع بعثة خبراء من صندوق النقد الدولي تتناول عدداً من الجوانب الخاصة بالموازنتين الحالية والمقبلة، للحصول على قرض طلبته من الصندوق بقيمة 3.2 بليون دولار بفائدة تبلغ نحو 1.2 في المئة. الطرفان يناقشان الإجراءات الاقتصادية التي اقترحتها الحكومة المصرية في السابق للحصول على القرض، وما يمكن تنفيذه منها وفق برامج زمنية محددة، لإصلاح الوضع الاقتصادي المحلي ومواجهة الأزمات. ويذكر أن البرنامج الاقتصادي يتضمن الشفافية والإفصاح وتبسيط الإجراءات العامة وتعديلات تشريعية لقوانين الضرائب والجمارك، والتعامل مع البيانات وشرحها للعامة لا للمتخصصين فقط. وعن الشروط الخاصة التي أعلنها الصندوق، نفى مصدر مسؤول أن تكون مجحفة وتتعلق برفع الدعم عن المواطن، مؤكداً أن الصندوق لم يفرض أي شروط تتعلق بالدعم أو بالسياسة الداخلية للاقتصاد المصري. وكان وزير المال المصري ممتاز السعيد، أعلن أن برنامج الإصلاح الاقتصادي لحلّ النقاش في هذه المرحلة يتضمن إجراءات لمواجهة عجز الموازنة العامة، بما لا يؤثر في حياة محدودي الدخل، مثل ترشيد الإنفاق وخفضه بنحو 4220 بليون جنيه، وخفض موازنة الأجور ومكافآت بعض القيادات والمستشارين، وتطبيق الحدّ الأقصى للأجور الذي بدأ تنفيذه، وخفض الدعم عن الصناعات المستهلكة للطاقة، ورفع سعر الغاز المستخدم في صناعة الأسمنت والحديد والسيراميك والأسمدة بنسبة 33 في المئة، والحفاظ على الدعم الأساسي للوقود، والإبقاء على دعم الصادرات المقرر في الموازنة الحالية بواقع بليوني جنيه.

المصدر: وكالات

37 مليار ريال الارتفاع المتوقع للاستثمارات السعودية بمصر

كشفت تقديرات مجلس الأعمال المصري – السعودي عن أن قيمة الاستثمارات السعودية في مصر بلغت قرابة 10 مليارات ريال وتوقعت ارتفاع هذه الاستثمارات خلال الفترة المقبلة إلى نحو 37 مليار ريال. وكانت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية، قد أعلنت أن إجمالي الاستثمارات العربية المباشرة في مصر يصل إلى نحو 19.8 مليار دولار، فيما تعد المملكة أكبر مستثمر عربي في مصر. واشارت الى ان الاستثمارات السعودية تتنوع لتشمل النشاط الصناعي بنسبة 36 بالمائة، والخدمات والتمويل بنسبة 28 بالمائة و16 بالمائة في قطاع السياحة والفندقة، فيما يقيم في مصر نحو 700 ألف سعودي في مصر ما بين مقيم بصفة دائمة أو غير دائمة. وتوقع رئيس الشركة المصرية السعودية حسني رضا، في بيان ـ حصلت (اليوم) على نسخة منه ـ زيادة حجم الاستثمارات العربية خلال الفترة المقبلة، مؤكداً أن المستثمرين في المملكة وقطر أعلنوا أكثر من مرة أنهم ينتظرون عودة الاستقرار للشارع المصري للبدء في ضخ استثمارات جدية أو التوسع في استثمارات قائمة، مشيراً إلى تضعف حجم هذه الاستثمارات إلى عشرات المليارات خلال وقت قريب.

المصدر: أرقام

السعودية تعتزم إلغاء نظام الكفالة خلال شهور

أنهت وزارة العمل دراسة لائحة شركات الاستقدام التي يتوقع أن تكون بديلاً لنظام الكفالة الفردي، وينتظر أن تعرض على مجلس الوزراء للموافقة النهائية في الأشهر المقبلة. وأوصت الدراسة بإنشاء هيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية تتبع لـ"العمل" هدفها الإشراف على أوضاع العمالة الوافدة وإلغاء أي دور للكفيل التقليدي، مقترحة أن يسمى هذا الجهاز بـ"هيئة شؤون العمالة الوافدة" وأن يكون مقرها الرياض ولها فروع في المناطق، مطلعة لصحيفة "الوطن" السعودية. وطالبت الدراسة بـ"منع احتجاز جواز سفر العامل، وإلغاء موافقة الكفيل على استقدام العامل لأسرته أو طلب التصريح له بالحج أو الزواج أو زيارة أحد أقاربه في منطقة أخرى داخل السعودية، وكذلك إلغاء أي مسؤولية شخصية للكفيل بسبب تصرفات العامل الوافد خارج إطار العمل". واقترحت الدراسة حلولا تضمن حقوق العامل وصاحب العمل. وأوصت الدراسة، بإنشاء هيئة حكومية ذات شخصية اعتبارية تتبع لوزارة العمل للإشراف على أوضاع العمالة الوافدة، وتلغي أي دور للكفيل التقليدي، وأن تتم تسمية هذا الجهاز بهيئة شؤون العمالة الوافدة يكون مقرها الرياض ولها فروع في عدد من المناطق. كما اقترحت الدراسة حلولا عدة منها استحداث وثيقة تأمين إلزامية لضمان الحقوق المالية للعامل وصاحب العمل كوسيلة فاعلة لإنهاء دوافع أحكام الكفالة وإزالة مسبباتها ومبرراتها بهدف تغطية مسؤولية العامل الوافد في حال تسبب في أضرار تصيب صاحب العمل أو في أضرار تصيب غيره، وكذلك تغطية مسؤولية صاحب العمل في الوقت ذاته عن دفع راتب العامل، فيما يستفيد العامل من الوثيقة التأمينية ضد المخاطر بتأمين دفع صاحب العمل لراتب العامل مدة محددة لا تقل عن ستة أشهر ومستحقاته المالية الأخرى مثل مكافأة نهاية الخدمة أو أي تعويضات أخرى يحكم بها القضاء، إلى جانب تأمين يغطي قيمة تذكرة السفر في حالة ترحيل العامل وتأمين حماية قانونية. كما أن صاحب العمل يستفيد من وثيقة التأمين ضد المخاطر في الأضرار الناشئة عن السرقة أو الاختلاس أو الإتلاف أو تسريب أسرار العمل والأضرار التي يتسبب فيها العامل لغيره.

المصدر: العربية.نت

89 مليار درهم تجارة الشارقة الخارجية غير النفطية عام2011 وبنسبة نمو 32 %

كشفت البيانات الإحصائية الصادرة عن دائرة الموانئ البحرية والجمارك بالشارقة نمو حجم التجارة الخارجية غير النفطية للإمارة في كل المنافذ البرية والبحرية والجوية بما فيها المناطق الحرة خلال عام 2011 بنسبة 32 بالمائة مقارنة بعام 2010 حيث إرتفع إجمالي قيمة التجارة الخارجية غير النفطية إلى 89 مليار درهم مقابل 67.5 مليار درهم عام 2010 بزيادة قيمتها 21.5 مليار درهم . وقال المهندس راشد الليم مدير عام دائرة الموانئ البحرية والجمارك بالشارقة إن البيانات الإحصائية لعام 2011 أظهرت نمو الواردات بنسبة 24 بالمائة لترتفع قيمتها من 41.3 مليار درهم عام 2010 إلى 51.3 مليار درهم عام 2011 . وشهد بند الصادرات نموا أيضا بنسبة 35 بالمائة خلال فترة المقارنة ذاتها نتيجة زيادة قيمة الصادرات من 1.7 مليار درهم عام 2010 إلى 2.3 مليار درهم عام 2011 في حين حققت تجارة إعادة التصدير نمواً كبيراً بنسبة 44 بالمائة خلال الفترة نفسها لترتفع قيمتها من 24.5 مليار درهم عام 2010 إلى 35.3 مليار درهم عام 2011 . وذكر الليم أن إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية لإمارة الشارقة مع دول مجلس التعاون الخليجي من حيث القيمة بلغ 3ر2 مليار درهم عام 2011 منها 1ر2 مليار درهم قيمة الواردات و 119 مليون درهم قيمة الصادرات و1ر8 مليار درهم قيمة إعادة التصدير مشيرا إلى أن المملكة العربية السعودية حافظت على مكانتها في صدارة ترتيب الشركاء التجاريين من دول مجلس التعاون الخليجي لدولة الإمارات في عام 2011 حيث بلغ إجمالي قيمة تجارة الشارقة مع السعودية 5ر1 مليار درهم بينما جاءت سلطنة عمان في المركز الثاني بنصيب 866 مليون درهم ثم الكويت 378 مليون درهم وقطر 304 ملايين درهم والبحرين 174 مليون درهم .

المصدر: وام

85.4 مليار درهم استثمارات سياحية متوقعة في الإمارات 2012

توقع تقرير صادر حديثاً للمجلس العالمي للسياحة والسفر أن يصل إجمالي الاستثمارات السياحية في دولة الإمارات بنهاية العام الجاري إلى 85.4 مليار درهم، مقابل 76.5 مليار درهم بنهاية العام الماضي 2011، بزيادة تصل إلى حوالي 9 مليارات درهم عن العام الماضي، مع تزايد عدد المشاريع السياحية في الدولة، وزيادة مكانتها كأحد أهم الوجهات السياحية في المنطقة والعالم. وبحسب التقرير، تدرجت الاستثمارات السياحية في الإمارات من 30.3 مليار درهم في العام 2006، لترتفع إلى 62 مليارا في العام 2007، وتواصل الارتفاع لتصل إلى 76.5 مليار درهم في العام الماضي 2011، بنمو قدره 152% مقارنة بالعام 2006. وبلغت نسبة النمو المتوقع للإسهام المباشر لقطاع السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بين العام الجاري والعام 2022 إلى 4.2%، وهو ما يضع الإمارات في المرتبة 83 عالمياً، في ما جاءت الدولة في المرتبة 25 عالمياً من حيث الإسهام المباشر المتوقع للقطاع في التوظيف بين العامين 2012 و2022، حيث بلغت نسبة النمو المتوقع للإسهام المباشر لقطاع السياحة والسفر في التوظيف 3.2% سنوياً. وشكلت جودة المنتج السياحي في الدولة بشكل عام ودبي بشكل خاص دعماً كبيراً للقطاع، حيث أجمع خبراء ومسؤولون في القطاع السياحي، على أن دبي بشكل خاص والإمارات بشكل عام نجحت بامتياز في تنويع منتجها السياحي ليتناسب مع كافة الأذواق والجنسيات، مشيرين إلى أن التعاون بين القطاعين العام والخاص وصل بالسوق المحلية إلى التغلب على تحديات الأزمة المالية العالمية في قطاع السياحة، حيث استطاعت الدولة أن تتكيف مع ظروف الأزمة بتوفير منتج سياحي يتناسب وتلك الظروف، وهو ما أدى بالنهاية إلى زيادة أعداد زوار الإمارات عاما بعد عام حتى في ظل الأزمة المالية العالمية.

المصدر: رويترز

الإمارات سادس أكبر مركز لعمليات إعادة التصدير في العالم

تبوأت دولة الإمارات المركز الأول عربياً والسادس عالمياً كأكبر مركز لعمليات إعادة التصدير، وفقا للتقرير الحكومي للدولة الذي استعرضته أمام منظمة التجارة العالمية في جنيف في إطار مراجعة السياسة التجارية الثانية للإمارات. وأشار التقرير إلى أنه ورغم تذبذب معدل نمو هذا القطاع خلال السنوات الخمس الأخيرة، إلا أنه سجل نمواً قدره 94,5% خلال العام 2010 مقارنة بعام 2006. وبحسب التقرير، حقق معدل النمو في التجارة الخارجية غير النفطية مستويات قوية خلال العقد الماضي باستثناء العام 2009، عندما انخفضت التجارة العالمية بنسبة 13% نتيجة الاضطرابات الاقتصادية. ولكن عام 2010 شهد عودة النشاط للقطاع مع ارتفاع إجمالي التجارة الخارجية للإمارات بنسبة 14% من 179,8 مليار دولار عام 2009، إلى 205,42 مليار دولار بنهاية عام 2010. ويعكس النمو المتواصل في مستويات التجارة الخارجية وفقاً للتقرير، الالتزام القوي للدولة بالمحافظة على وضعها القوي في سوق التجارة العالمي من خلال نهج سياسات الحرية التجارية وتشجيع المشاريع الابداعية واللوجستية المتقدمة. يشار إلى أن دولة الإمارات اختتمت أمس أعمال المراجعة السياسة الثانية في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، واستمرت 3 أيام، في حين كانت المراجعة الأولى للسياسة التجارية عام 2006.

المصدر: رويترز

دبي تصدر قانوناً لحماية المستثمر العقاري يونيو المقبل

تصدر دبي قانوناً جديداً في يونيو المقبل يركز على ضمان حقوق المستثمر العقاري في الإمارة، ويوضح العلاقة بينه وبين المطور في جميع مراحل المشروع، في تشريع يعتبر الأول من نوعه المخصص لحماية شريحة معينة من المستثمرين. وقال سلطان بن مجرن مدير عام دائرة الأراضي والأملاك في دبي إن الدائرة فرغت من إعداد الصيغة النهائية لمسودة "قانون حماية المستثمر العقاري"، متوقعاً إقرار القانون والبدء في تطبيقه بنهاية شهر يونيو المقبل. وأضاف في تصريحات أن الصيغة النهائية للقانون تغطي جميع المراحل الأساسية للمشروع العقاري حيث ينظم القانون عملية البدء بالمشروع العقاري من خلال التأكد من موثوقية المطور العقارية وأهليته للقيام بالمشروع، إضافة إلى تدقيق الوضع القانوني، فضلاً عن مراقبة تنفيذ عمليات البناء، بحيث لا يتم السماح بالشروع في عملية البيع قبل إنجاز 20% من المشروع. وقال إن الدائرة أنجزت دراسة شاملة عن السوق العقارية في دبي، خلصت إلى عدة نتائج وتوصيات أبرزها أن التشريعات القائمة تركز على حماية المطور العقاري، فيما لا توجد تشريعات مماثلة لحماية المستثمر العقاري. وأضاف "قانون حماية المستثمر العقاري في دبي عند إصداره وتطبيقه سيكون القانون الأول من نوعه في الدولة والعالم المخصص لحماية حقوق فئة معينة من المستثمرين". وأوضح أن قانون حماية المستثمر العقاري يعد أحد مهام الدائرة التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية لحكومة دبي 2015 في محور البنية التحتية للأراضي، مشيراً إلى أهمية هذه الخطوة في حماية وحفظ حقوق المستثمر العقاري.

المصدر: الاتحاد

«الأحواض العالمية» تحصل على الموافقات اللازمة لإعادة هيكلة 8 مليارات درهم

حصلت مجموعة الأحواض الجافة العالمية على نسبة الموافقات المطلوبة من البنوك الدائنة لإقرار عملية إعادة هيكلة ثمانية مليارات درهم (2,2 مليار دولار)، بحسب خميس بوعميم رئيس مجلس إدارة المجموعة. وقال بوعميم إن البنوك الدائنة الكبرى أرسلت موافقاتها النهائية على خطة إعادة الهيكلة التي قدمتها المجموعة مطلع شهر مارس الماضي، وذلك قبل انقضاء مهلة تلقي الردود والتي تصادف غدا الثاني من شهر أبريل. وأوضح بوعميم أن حصول المجموعة على نسبة الموافقات اللازمة يعني أن خطة إعادة الهيكلة المقترحة تم إقرارها بالفعل تمهيدا لتوقيع العقود النهائية وإنجاز الإجراءات الروتينية ومن دخولها حيز التنفيذ خلال الأيام القليلة المقبلة. وتوقع بوعميم أن يلحق باقي الدائنين بركب الاتفاق من خلال إرسال موافقاتهم النهائية على خطة إعادة الهيكلة خاصة أن المجموعة عملت جاهدة على إعداد خطة إعادة هيكلة عادلة ومرضية لجميع الأطراف. وقال بوعميم إن المجموعة سعت بتصميم في الحصول على دعم الدائنين لمقترحاتنا وعلى الرغم من أن الأغلبية العظمى من الدائنين قد وقعت رسميا على اتفاق الإقفال النهائي وأكدوا دعمهم لخططنا. وأكد أن تخلف عدد من صغار الدائنين عن الموافقة لن يؤثر على عملية إعادة الهيكلة التي أصبحت جاهزة للدخول في حيز التنفيذ، منوها إلى أن موافقة أغلبيه الدائنين على خطة إعادة الهيكلة التي اقترحتها المجموعة يدعم الموقف القانوني لها اتجاه أي اعتراضات محتملة من صغار الدائنين الذين يتخلفون عن التوقيع.

المصدر: الاتحاد

ترشيد الإنفاق العام

يعتبر حجم الإنفاق العام من المعطيات في أي دولة ويلزم زيادته من سنة إلى سنة أخرى وبالتالي يتم التركيز على الكيفية التي يمكن بها ترشيده بقدر الإمكان. فتزايد الإنفاق العام قد يكون مفيداً وقد لا يكون والأمر متوقف على وجهة الإنفاق وكيفيته، والمهم أن توضع ضوابط عامة تضمن استخدامه على الوجه الأمثل. ولكي يتحقق ذلك يلزم توافر ضابطين في الإنفاق العام أولهما ضرورة أن يحقق الإنفاق العام لأكبر قدر ممكن من النفع العام، وثانيها وجوب تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد في عمليات الإنفاق العام . ويعني الضابط الأول : ضرورة توجيه النفقات العامة نحو تنظيم النفع العام مما يتطلب أولا عدم تخصيصها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو الفئات لما يتمتعون به من نفوذ خاص. ويقضي ثانياً توزيع نفقات الحكومة على أساس نظرة إجمالية وشاملة لاحتياجات المرافق العامة بحيث تحدد أولويات واضحة للإنفاق بحسب الأهمية النسبية للخدمات التي يقدمها كل مرفق منها . أما الضابط الثاني فيعني ضرورة تجنب كل إسراف وتبذير من جانب القائمين بالإنفاق العام على نحو يكلف عدم ضياع الأموال العامة في وجوه إنفاق غير مجدية . ونظراً للصعوبة التي تواجهه المحلل الاقتصادي فيما يخص قضية ترشيد الإنفاق العام فالاقتراح هو ضرورة التفريق بين مجالات ثلاثة للإنفاق العام : مجال الخدمات العامة، مجال الأشغال العامة، ومجال المشروعات العامة التجارية والصناعية حيث أن كل مجال يخضع لقواعد ترشيد خاصة به.

مجالات الإنفاق العام وأساليب الترشيد

المجال	المفهـوم	أساليب الترشيد
الخدمات العامة	تدخل الدولة في الحياة العامة من خلال تقديم بعض الخدمات العامة الأساسية التي يعزف القطاع الخاص عن القيام بها نظراً لضخامة الاستثمارات الخاصة بها وضعف العائد المتوقع بالإضافة إلى عدم القابلية لمبدأ الاستبعاد في الحصول على منفعتها (لا يمكن رصد طلب عليها) وتتحدد وفقاً لاعتبارات سياسة من جانب الحكومة.	القاعدة العامة للترشيد وجوب اقتصاد النفقة بقدر الإمكان مما يعني ضرورة تخفيض تكاليف تأدية هذه الخدمات إلى أقل حد مستطاع دون المساس بمستوى أدائها. وحتى يتسنى تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة يلزم القيام بمجموعة من المقارنات بين تكلفة الخدمات التي تؤديها الحكومة وتكلفة الخدمات الماثلة التي تؤديها المنشآت الخاصة أما داخل الدولة أو خارجها وكذلك تلك التي تؤديها الحكومات في دول أخرى ذات اقتصاديات متشابهة. وتنتج عن هذه المقارنات تقدير الحد الأدنى للتكاليف بالنسبة لكل منتفع مما يجعل من السهل الحكم على سلامة الإنفاق العام وفي حال ارتفاعه يلزم دراسة الأسباب والبحث عن الطرق المناسبة لترشيده ويمكن الاستعانة بموازنة الأداء لكونها تربط بين نفقة كل خدمة والمنتج النهائي منها.
الأشغال العامة الإنشائية	يقصد بها مشروعات إقامة الطرق ومد خطوط للقطارات أو بناء مساكن أو إقامة محطات توليد الطاقة وحتى إقامة مراكز بحوث علمية. حيث تواجه الحكومة بأعداد كبيرة من المشروعات الواجب تنفيذها إلا أن قلة المتاح من الموارد العامة يضطرها إلى المفاضلة بينها واختيار البعض منها لتنفيذه والبعض الآخر يؤجل. وتدخل هذه المفاضلة في نطاق الدراسة الاقتصادية حيث يتعلق الأمر ببيان كيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق أقصى قدر من النفع العام.	يتم الترشيد على أساس قيام مفاضلة بين المشروعات البديلة المقترحة عن طريق مقارنة التكلفة والمنفعة الحدية لكل منها بالتكاليف والمنافع الحدية لغيرها من المشروعات وهو ما يعرف بأسلوب تحليل المزايا والتكاليف وبمقتضاه يتم تقدير تكلفة كل مشروع ومنفعته ثم يتم مقارنة هذه المشروعات ببعضها البعض وعلى ضوء المقارنة يتم تحديد أكثر المشروعات ملائمة. ويعد هذا الأسلوب ملائما لمثل هذه النوعية من المشروعات ولكنه يصبح قاصراً في حال نقص الإحصاءات وعدم وضوح الرؤية لدى القائمين برسم سياسة الإنفاق العام.
المشروعات العامة التجارية والصناعية	يقصد بها المشروعات العامة التي تعمل على أسس تجارية رغم ملكيتها الحكومية وبالتالي هي مشروعات يمكن قياس إنتاجية النفقة على ضوء معايير واضحة ومحددة متعارف عليها مثل معيار الربح التجاري أو العائد الاجتماعي للمشروع أي يمكن الاعتماد على الأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة .	ترشيد الإنفاق يتطلب إتباع الأساليب التنظيمية المطبقة في القطاع الخاص ومنها أن يكون الإنتاج تحدد وفقاً لحجم الطلب وهناك تغير دائم في الكميات تبعاً للتغيرات التي تحدث في حجم الطلب بهدف تعظيم الأرباح اعتماداً على تساوي المنفعة الحدية بالإيراد الحدي للمشروعات. وعندما تتضمن بعض هذه المشروعات أغراض اجتماعية يلزم تقديم إعانات محددة ومباشرة لها يتم تقديرها وفقاً للعائد الاجتماعي المتحقق من ورائها.

مما سبق يمكن القول أن
مفهوم ترشيد الإنفاق العام يعني التزام "الفعالية" في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع. وبقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع. فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها وترتيب هذه الأهداف وفقاً لأهميتها النسبية بما يتفق مع المرحلة التي يمر بها المجتمع وبما يمكن الدولة من تخصيص الموارد في اتجاه تحقيق هذه الأهداف وهذا يعني أن الفعالية تتم في مرحلتي إعداد الموازنة العامة واعتمادها. وتزيد درجة الفعالية من تخصيص الموارد كلما زادت درجة الديمقراطية في اتخاذ القرارات العامة. أما الكفاءة فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات وللكفاءة بعدين :

الأول: كفاءة المخرجات Output Efficiency ونعني به تحقيق أكبر قدر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات وعلى هذا فهي تقاس بنسبة المخرجات الفعلية / المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المدخلات.

الثاني: كفاءة المدخلات Input Efficiency وتعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر أقل من المدخلات ومن ثم فهي تقاس بنسبة المدخلات الفعلية / المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات. وتعتمد على كفاءة المخرجات عندما تكون مخرجات الإنفاق العام قابلة للقياس الكمي. أما إذا كانت ذات طابع اجتماعي أو أنها ذات أبعاد متداخلة ومتعددة فيمكن الاعتماد على مقاييس وسيطة للمخرجات Intermediate Measures of Outputs حيث تبدأ برامج الإنفاق العام الحصول على مداخلات (العمل، رأس المال.....) للقيام بأنشطة معينة مثل علاج المرض، تعليم أطفال...بهدف الحصول على مخرجات نهائية تحسن الصحة، الارتقاء بمستوى الثقافة ...ولما كان من الصعب قياس هذه المخرجات بدقة فيمكن الاعتماد على مقاييس وسيطة مثل عدد المرضى لكل طبيب وعدد الطلاب في مستوى تعليمي معين / لكل معلم. وإذا تعذّر اعتماد هذه المقاييس يمكن استخدام مفهوم "كفاءة المدخلات" أو الاقتصاد والذي يتضمن تحديد النسبة بين الاستخدام الفعلي للموارد والاستخدام المخطط مع مقارنة هذه النسب بتلك التي تحققت في الجهات الأخرى التي تمارس نفس النشاط وغالباً ما تستخدم المقاييس المعيارية في صورة تكلفة الوحدة مثل إنشاء ورصف كيلومتر من الطرق، تعليم طالب في مستوى تعليمي معين ... .